مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القصيم، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ص ١٢٥-١٥٥، (محرم ١٤٣٤هـ/نوفمبر ٢٠١٢م)

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية: دراسة تطبيقية على منطقة الرياض، المملكة العربية السعودية

أحمد عبدالكريم المحيميد
أستاذ مشارك, قسم الاقتصاد, جامعة الملك سعود, الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢٠١١/١٢/٢٥؛ وقبل للنشر في ٢٠١٢/١٠/٨م)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية, ومعوقات توظيفهم. وللوصول إلى هذا الهدف، يقوم البحث باستقصاء مرئيات عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض للوقوف على دورها في توظيف العمالة السعودية، والمعوقات التي تعترضها لتنفيذ ذلك، حيث إن استيعابها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد رافدا من روافد نجاح التنمية في المملكة العربية السعودية. وقد توصل البحث إلى ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في التنمية وتخفيض معدلات البطالة المتزايدة بين الشباب, ولذلك يجب الاهتمام بتدريبهم للارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم, وابتكار أدوات تدريبية مناسبة لتشجيعهم على الانخراط في تلك المشروعات والتي يقوم معظمها بتشغيل العمالة الوافدة وإن كانت تقل عنها بالخبرات والقدرات.

كلمات مفتاحية: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، العمالة السعودية، المعوقات، التدريب.

المقدمة[1]

تعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على الحد من مشكلة البطالة عن طريق توظيف العمالة، وخلق فرص عمل لشريحة كبيرة من الشباب، حيث لا تحتاج هذه المنشآت بطبيعتها إلي رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة. وتعمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمنشآت الكبيرة، إذ إنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور مقبولة للعمال الذين يفتقرون إلى المصادر البديلة للدخل. وتسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد، خاصة في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وتمتاز هذة المنشآت بسهولة تأسيسها حيث لا تحتاج الى رأسمال كبير أو تكنلوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة. وتعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة، وذلك لطبيعة التقنية المستخدمة حيث أسلوب الإنتاج الذي يعتمد على كثافة العمل وبالتالي زيادة التوظيف لشريحة كبيرة من طالبي العمل. إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل وإسهامها في دفع عجلة النمو الاقتصادي كمشاكل التسويق والتمويل والمشاكل الإدارية والروتين الحكومي وانخفاض جودة منتجاتها مقارنة بالمنشآت الكبيرة (سلامة جمال الدين, ٢٠٠٩).

وبمراجعة خطط التنمية الخمسية المتعاقبة يتضح الاهتمام بالدور الذي تلعبه هذه المنشآت في استيعاب العمالة الباحثة عن العمل، لذلك قامت حكومة المملكة العربية السعودية بالتوسع في التعليم الفني، واهتمت بمراكز التدريب بهدف إعداد شباب قادر علي العمل في القطاعات

---

(١) أتقدم بالشكر الجزيل لمركز بحوث كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود لدعم البحث وتغطية مصاريف جمع وتحليل بياناته والتي بدونها لم يكن ليخرج هذا البحث بالصورة المرجوة.

كما أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور محمد فراج للتأكد من صحة صياغة الاستبانة وكيفية تحليلها.

المختلفة (الصليع، ٢٠٠١). واهتمت الحكومة بالقطاع الخاص وبالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف أن تتحمل مسؤولياتها في المساعدة في توظيف خريجي المعاهد والجامعات، حيث إن هذه المنشآت تتمتع بقدرة استيعابية فائقة في تشغيل العمالة علي عكس المنشآت الاستثمارية الكبيرة (الجعفري، ٢٠٠١). وتتضح أهمية الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما أظهرته الدراسات والإحصاءات أن معدل البطالة بين الشباب السعودي مرتفع، حيث توضح المصادر الرسمية أن معدل البطالة هو ١٠٪ لجميع القوى العاملة. وترتفع هذه النسبة للشباب إلى أكثر من ٣٠٪ (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣١). وأظهرت دراسات ميدانية وقياسية ولسلسلة زمنية طويلة أن معدل البطالة يتراوح بين ١٣٪ و١٦٪ من مجموع القوى العاملة (المحيميد، ٢٠٠٧). ولهذا تحاول هذه الدراسة التعرف على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف عمالة وطنية أكثر, ومعوقات توظيفها، وما التصور المقترح لزيادة فاعليتها في توظيف العمالة الوطنية.

مشكلة البحث

يعاني سوق العمل السعودي من شريحة كبيرة من العمالة الوافدة بالقطاعات المختلفة؛ حيث يعمل أكثر من ثمانية ملايين عامل أجنبي في مختلف المجالات المهنية، سواء منها المدربة أو غير المدربة، حيث مازالت استراتيجيات سعودة العمالة تعاني الكثير من العقبات والصعوبات (سلامة، أحمد ٢٠٠٩). ومن هنا تتضح مشكلة البحث في التعرف علي دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في استيعاب العمالة الوطنية, وبالتالي يهدف البحث إلي دراسة معوقات توظيف هذه العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة, والتعرف على كيفية زيادة فاعليتها في توظيفها. وفي هذا المجال تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

١- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف عمالة وطنية؟

٢- معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟

٣- مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية؟

أهمية البحث

نظرا للتوسع الملحوظ في تحول كثير من القطاعات العامة للتخصيص، حيث الكفاءة في التشغيل، فإن البحث تبرز أهميته في معرفة دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية وجعلها أكثر كفاءة وانتاجية. ولذلك فإن القطاع الخاص يأخذ في اعتباره أن توظيف العمالة الوطنية يحقق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني، منها: الاستقرار في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على عمالة وطنية لا تتأثر بتغيرات أسواق العمل الخارجية, وزيادة القدرة الذاتية للعمالة الوطنية من خلال التدريب على رأس العمل وتراكم الخبرات نتيجة للممارسة العملية, واستفادة الاقتصاد الوطني من حجم التحويلات للدخول التي تقوم أفراد العمالة الأجنبية بتحويلها الى الخارج، وارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي من قبل المواطنين على السلع والخدمات مما يسهم في سرعة الدورة الاقتصادية وسريان التدفقات المالية في الاقتصاد الوطني (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١١).

هدف البحث

يهدف البحث إلي التعرف على دور فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية، والتعرف على معوقات انخراطها في العمل من خلال رأي عينة الدراسة, ثم البحث في مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.

منهجية البحث

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يقتصر على مجرد وصف الظاهرة المدروسة؛ بل يتعداه إلى تحليل البيانات الإحصائية، وتفسير النتائج للوصول إلى استنتاجات تهدف إلى تطوير الواقع وتحسينه، وذلك لتحديد دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة. وسيتم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي من خلال تصميم استبيان وتحليل بياناته تحليلا إحصائيا باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات الإحصائية والمتمثلة في تحديد ووصف خصائص عينة الدراسة , وحساب صدق الاتساق الداخلي لاستبانة البحث بحساب معامل الارتباط (بيرسون)، وحساب معامل ألفاكرونباخ لتحديد ثبات الاستبانة، وحساب النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة علي عبارات محاور البحث، وتطبيق اختبار (One Sample T-test) لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة طبقا للمتغيرات (الرفاعي، ٢٠٠٩).

أداة البحث

لغرض البحث فقد تم تصميم استبانة تتكون من ثلاثة محاور بالإضافة إلي البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة حيث تعتبر الاستبانة أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين والذي يدرس وجهات نظر عينة البحث نحو الظاهرة المندرجة تحت الدراسة والذي يتفق مع أساسيات البحث العلمي ومناهجه (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٨). وتتضمن الاستبانة عدداً من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل أفراد الدراسة لتحقيق أهداف ومنهج البحث من خلال المحاور التالية:

١- المتغيرات الديموغرافية.
٢- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.
٣- معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
٤- مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.
٥- التعرف على الفروق بين وجهات نظر عينة البحث نحو مدى فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.

مجتمع وعينة البحث

مثل مجتمع البحث عينة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض والتي تمارس نشاطها خلال عام ٢٠١٠م، وهذه المنشآت تم اختيارها بصورة عشوائية ودون تحديد نشاط ما، أو حجم معين شريطة أن تتواجد في مدينة الرياض وهي التي أمكن الوصول إليها لدقة عنوانها ووضوحه للباحث. وقد تم توزيع (١٧٠) استبانة عاد منها (١٥٥) استبانة، وتم استبعاد (٥) استبانات ليكون عدد الاستبانات الصالحة (١٥٠) استبانة تمثل نسبة (٨٨,٢٣٪) من العينة وهذا يؤكد مدي تعاون وتجاوب أصحاب المنشآت العاملة بمنطقة الرياض، فضلا عن تقديرهم للبحث العلمي.

الجانب النظري

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية في دعم التنمية الاقتصادية نظرا للدور الذي تقوم به في توظيف الأيدي العاملة وارتفاع حجم مساهمتها فيما تضيفه من قيمة مضافة، إضافة إلى حجم الاستثمارات المرتبطة بها وأهميتها المتنامية. وتلعب المنشآت الصغيرة دورا فاعلاً في إنتاج العديد من السلع والخدمات التي تطرح بالأسواق المحلية كسلع بديلة للسلع المستوردة، ثم تفعيل وتعزيز الصادرات من منتجاتها. إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات عديدة منها قلة الدعم المالي المقدم لها وعزوف من الجهات التمويلية بسبب الأنظمة الموجهة لهذه

القطاعات وقدرتها علي تحصيل حقوقها وحاجتها لتطوير وتنمية وسائل التمويل، ومواجهة التقلبات المختلفة في السوق. ويرى البنك الدولي أن هناك تحديات ستواجه مستقبل العمالة في منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين القادمين, فبينما قدرت القوة العاملة في عام ٢٠٠٠م حوالي ١٠٤ مليون عامل, وبلغت ١٤٦ مليون عامل عام ٢٠١٠م, فإنها ستصل إلي حوالي ١٨٥ مليون عامل عام ٢٠٢٠م. ولمواكبة هذه الزيادة يلزم خلق ٨٠ مليون فرصة عمل خلال العقدين القادمين لسوق العمل هم من المتعلمين من الجنسين. فإذا كان معدل الزيادة في العمالة خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٠م القرن الماضي بلغ ٣ %, فان التوقعات تقدر الزيادة المتوقعة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠م بمعدل ٣,٥ %, وسترتفع مشاركة المرأة في العمل تبعاً لذلك، مما يضيف أعباء أخرى على الحكومات لإيجاد وظائف لطالبي العمل من الجنسين. واعتمدت المصادر الحكومية في السعودية علي معيار عدد العمالة عند تعريفها، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه، إلا أنها عُرفت بأنها " أي نشاط ربحي صغير أو متوسط مؤسس وفقا للأنظمة السارية في المملكة ولا يتجاوز حجم مبيعاته السنوية عشرين مليون ريال (خضر، ٢٠٠٢)، وكذلك تعرف على أنها "تلك المنشآت التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل خططها طويلة الأجل (الاستراتيجية)، وقصيرة الأجل (التكتيكية) " (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم تصنيف المنشآت الصغيرة على أساس عدد العمال باعتبار المنشأة التي تستخدم أقل من ٥٠٠ عامل منشأة صغيرة. ووفقاً لهذا التصنيف وجد أن المنشآت الصغيرة، تستوعب نحو ٥٨٪ من العمالة بالقطاع الخاص، والتي يقل رأس مالها عن ٣ مليون دولار (Headd, 2000).

وقُدرت قوة العمل في المملكة العربية السعودية بحوالي ٢,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٥م، ثم ارتفع إلى ٥,١٢ مليون نسمه في عام ٢٠٠٠م، ثم ارتفع إلى ٦,١٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥م، ثم إلى ٧,٤٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٠م. وأوضحت التقارير الإحصائية أن عدد المشتغلين السعوديين بلغ ٨٧٧,٥٩٥ مواطن في عام ٢٠٠٨م في جميع القطاعات، بينما بلغ عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة (أقل من

عشرة مشتغلين) من السعوديين وغير السعوديين ٣,٢٦٢,٠٩١ مشتغل (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٢٩). والجدول رقم (١) يوضح تصنيف المنشآت بالمملكة العربية السعودية، يتضح منه أن عدد المنشآت في القطاع الحكومي يمثل ٠٥.% فقط بينما تمثل منشآت القطاع الخاص ٩٩,٥٪، مما يدل على دور القطاع الخاص الفاعل في توظيف العمالة.

الجدول رقم (١). تصنيف المنشآت بالمملكة العربية السعودية.

القطاع	عدد المنشآت	نسبة المنشآت
الحكومي	١,١٦٨	٠,٥٪
الخاص	٢٤١,٤١١	٩٩,٥٪

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير الإحصائي ٣٢، ١٤٣١هـ.

ويوضح الجدول رقم (٢) جنسية المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية حيث تمثل المنشآت السعودية النسبة العظمى ووصلت إلى ما نسبته ٩٨,٧٪.

الجدول رقم (٢). توزيع المنشآت حسب جنسيتها.

جنسية المنشأة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
سعودية	٢٣٩,٥٤٦	٩٨,٧٪
غير سعودية	٢,٠٨٩	٠,٩٪
مشتركة	٩٤٤	٠,٤٪

المصدر:- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير الاحصائي ٣٢، ١٤٣١هـ

ويمكن ملاحظة أن نسبة المشتركين للمنشآت لمن هم أقل من ٥ مشتركين يمثلون نسبة ٥٥,٥٪ وينمو بنسبة ١٣,٣٪ سنويا مما يدل على الأهمية النسبية لهذة المنشآت، والتي غالبا ما تصنف بمنشآت صغيرة، ثم يليها عدد المشتركين لمن هم أقل من ٢٠ مشتركاً ويمثلون نسبة ٩٪ والتي غالبا ما تصنف بمنشآت متوسطة، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣). التوزيع النسبي للمنشآت في المملكة العربية السعودية حسب عدد المشتركين.

عدد المشتركين	النسبة المئوية	نسبة النمو
أقل من ٥	٪٥٥,٥	٪١٣,٣
٥-١٩	٪٣٣,٢	٪٩
أكثر من ٢٠	٪١١,٣	٪٢٠,٦

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير الإحصائي ٣٢، ١٤٣١هـ

وقد سعت المملكة لاتخاذ العديد من الإجراءات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها برنامج كفالة بصندوق التنمية الصناعية، وزيادة رأسمال بنك التسليف والادخار، وتوسيع شبكة فروعه، والتوسع في قروض صندوق التنمية الزراعي والإعانات الممنوحة للمزارعين، وإنشاء الغرف التجارية مراكز متخصصة لرعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مراكز لريادة الأعمال في الجامعات السعودية للخريجين الجدد ومساعدتهم في تحويل أفكارهم الريادية الى مشاريع صغيرة يديرونها وتستقطب عمالة وطنية. ومع ذلك لا تزال فرص العمل التي توفرها هذه المشروعات للمواطنين ضعيفة جدا ولا تعكس التطلعات التي يخطط لها. ومن هنا تتزايد أهمية الوعي والاهتمام على مستوى المملكة بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص عمل جديدة، حيث إن الطاقة الحكومية لم تعد قادرة وحدها على توفير فرص عمل كافية.

الدراسات السابقة

عُنيت كثير من الدراسات بدور المنشآت الصغيرة في التوظيف وكذلك بالمعوقات التي تواجه قيامها بمعالجة مشكلة البطالة، وجاءت دراسة (البغدادي ، ٢٠٠٠) التي أكدت على أن المشاكل التمويلية إحدى العقبات التي تضغط على المشروعات الصغيرة وتؤدي إلى تعثرها وأحيانا إلى فشلها وخروجها من السوق . وقام (الجفري، ٢٠٠١) بدراسة رؤية مستقبلية لتطور المنشآت المتوسطة والصغيرة في المملكة

العربية السعودية حتى عام ١٤٤٠هـ حيث هدفت الدراسة إلى التعريف بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي النابع من دورها في توظيف الأيدي العاملة وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة، علاوة علي حجم الاستثمارات المرتبطة بها وأهميتها لتكوين آلية الاقتصاد. كما ناقشت الدراسة التهديدات المتوقعة نتيجة التغيرات في الاقتصاد العالمي بسبب التقدم التقني واتساع منظمة التجارة العالمية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها أنه لا يوجد دعم مالي مباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعزوف من الجهات المقرضة غير الحكومية بسبب الأنظمة الموجهة لهذه القطاعات وقدرتها علي تحصيل حقوقها . وهدف(منتدى الرياض الاقتصادي الأول، ٢٠٠٣) إلي تحديد تعريف المنشآت الصغيرة والتعرف على خبرات تطوير هذه المنشآت. وأكد (Knox and Schacht, 2004)وجود العلاقة بين المستوى التعليمي والبطالة، حيث تزداد نسبة البطالة للذين يحملون درجات علمية أدنى، وتقل لمن يحملون الشهادة الجامعية وما فوقها، وذلك للولايات المتحدة الأمريكية. وحلل (خطابي، ٢٠١٠) مشكلة البطالة في الوطن العربي وأسباب انتشارها، وأنها أصبحت تهدد كل مكاسب التنمية التي تحققت خلال العقود الماضية. وأوضح أن معظم العاطلين عن العمل هم من الشباب خريجي مؤسسات التعليم والتدريب وأن أسواق العمل العربية توفر وبشكل كبير الأعمال المؤقتة وبأجور منخفضة جدا. وأكد (قطب، ٢٠٠٧) على أهمية دعم الأعمال الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أفضل النتائج في التطور والنمو والتعاون الاقتصادي، فهي تسهم في خلق فرص عمل جديدة، وفي إيجاد أرضية قوية للتعاون الاقتصادي. وكشف (ديتو، ٢٠٠٤) أن تعليم الشباب لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل، حيث إن الداخلين الجدد لسوق العمل لا يمكنهم منافسة عمالة أكبر منهم سنا وأكثر خبرة منهم ومهارة. كما أن أصحاب العمل يطلبون بعض الصفات من حديثي التعيين كتحمل المسؤولية والالتزام والتي قد لا تتوافر لدي الشباب. وتوصل (سلامة، أحمد ٢٠٠٩) إلى أن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية يفضل العامل

الأجنبي على السعودي في الوقت الذي يبحث فيه المواطن عن الوظيفة الحكومية، كما كشف عن انخفاض شديد في نسبة السعوديين المساهمين في قوة العمل. إذ بينت الدراسة التي أجراها عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من مشكلات البطالة أن نسبة حجم فرص العمل التي توفرها هذه المشاريع للشباب السعودي لا تزال ضعيفة، حيث لا تزيد على ٢٥ % وتعكس هامشية دور هذا القطاع في تشغيل المواطنين مقارنة ببعض الدول مثل بريطانيا ٧١ % وأمريكا ٤٣ %. وأشار في الدراسة إلى أن القطاع الخاص الذي يعول عليه في استيعاب الخريجين لا يزال يعتقد بعدم مواءمة الخريجين لمتطلباته. أما (طملية والمصري، ٢٠٠٩) فقد عملا على دراسة أثر الاستراتيجيات التسويقية التنافسية في قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحقيق البقاء والنمو، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على عينة من المصانع في المملكة الأردنية الهاشمية في مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وكذلك الصناعات الغذائية. وتوصلت الدراسة إلى أهمية المفهوم التسويقي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تحقيق البقاء والنمو وبالتالي الاستمرار في الصناعة وعدم الخروج منها. وبالنسبة للتجربة الجزائرية ودورها في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تطرق (غياط وبوقموم، ٢٠٠٨) إلى كيفية تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. وقام الباحثان بتحليل الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة أهم المشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة للنهوض بهذا القطاع، وتفعيل دوره التنموي حيث إنه من القطاعات التي لها دور مهم في تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات الإنتاج وتوفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة. وخلص (الأسرج، ٢٠٠٨) إلى دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية وأثر ذلك في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول العربية. ويرى الباحث أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة بالوطن العربي تتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة وتسهم في زيادة الدخل وتنويعه

وزيادة القيمة المضافة المحلية. كما أن هذه المشروعات تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال- على ضآلته- نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعة وإدارته بالطريقة المثلى. ولتعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية يرى الباحث ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى التعاون والتنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات، بحيث تتكامل مع بعضها البعض في أسواق التصدير. وناقش (الكبيسي، ٢٠٠٣) تجارب الدول المتقدمة التي يمكن الاستفادة منها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلة البطالة حيث يرى أن من ضمن الأسباب التي ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب العربي زيادة معدلات النمو السكاني، وتخلف نظم التعليم والتدريب وعجزها عن توفير الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة احتياجات العصر. إضافة إلى ذلك تضاؤل دور الدولة كصاحب عمل في خلق فرص عمل جديدة نتيجة إعادة تشكيل أدوار الحكومات في الكثير من الدول العربية وتحولها للخصخصة. ويرى الباحث أن من أهم برامج مكافحة ظاهرة البطالة برامج تدريب الشباب بصورها المختلفة لمساعدة الشباب على اقتحام أسواق العمل والوفاء بمتطلباتها، والاهتمام ببرامج الأشغال العامة والوظائف المؤقتة التي تمولها الدول ومؤسسات القطاع الخاص، والاهتمام ببرامج استصلاح أراضٍ جديدة وتطوير الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية، وأخيرا إنشاء تعاونيات الشباب والتوسع في أشغال البناء والمقاولات وطرح ورش ومحلات جاهزة للاستثمار.

أداة البحث

في هذه الدراسة تم تقسيم الاستبانة المستخدمة إلى قسمين:-

الأول: معلومات عامة عن نوع العمالة, عدد العمال, نوع الإدارة, الخبرة في النشاط. والثاني: يتكون من ثلاثة محاور هي دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية، معوقات توظيف

العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة، مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية. ويتكون كل محور من عدد من العبارات وقد طُلب من أفراد الدراسة الإجابة وفق تدرج خماسي (موافق بشدة – موافق – غير متأكد – غير موافق – غير موافق إطلاقا) وقد أعطيت الإجابات أوزانا رقمية هي على الترتيب (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) , كما تم الحصول على المعلومات العامة وهى (نوع العمالة , عدد العمال, نوع الإدارة, الخبرة في النشاط).

صدق أداة البحث

لحساب صدق الاتساق الداخلي لاستبانه البحث تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين معامل الارتباط الداخلي بين المحاور الثلاثة والبيانات الكلية , ودلت النتائج على أن معظم المحاور تتمتع بدرجة صدق عالية حيث كانت معاملات الارتباط (بيرسون) بين محاور الدراسة والبيانات الكلية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) كما هو موضح في مرفق رقم (١). ولحساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة الثلاثة تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة المفردات والاستبانة بدون المفردة، ودلت النتائج على أن المفردات تتمتع بدرجة صدق عالية حيث كانت معاملات الارتباط دالة إحصائيا في جميع مفردات الاستبانة بمحاورها مما يدعم صدق أداة الدراسة والثقة في تطبيق النتائج المتحصل عليها كما هو واضح في مرفق رقم (٢).

ثبات أداة البحث

للتعرف علي مدى ثبات الاستبانة أداة البحث تم حساب معامل ألفاكرونباخ لمحاور الاستبانة كما هو موضح في ملحق الدراسة مرفق رقم (٣). وتوضح النتائج أن جميع معاملات الثبات تتراوح بين ٨٧-٩٥٪ وهي قيم مرتفعة, وهذا يؤكد أن الاستبانة صالحة ويمكن الاعتماد عليها، ويجعلها صالحة للتطبيق الميداني وكذلك الاطمئنان للنتائج التي تسفر عنها الأداة. وللتعرف علي مدي ارتباط محاور الدراسة بفاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الرياض في توظيف العمالة الوطنية اتضح من النتائج أن استجابات أفراد الدراسة أكدت أن محاور

الدراسة ترتبط ارتباطا وثيقا وجاءت النتائج كلها معنوية عند مستوى(٠,٠٠٠) لكل محاور الدراسة مما يؤكد أن هذه المنشآت لها دور في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب السعودي بالمملكة العربية السعودية كما يوضحه مرفق رقم (٤).

خصائص عينة الدراسة

تفيد النتائج المتحصل عليها بعد التطبيق علي عينة الدراسة والتي تشتمل على أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض أنه مازالت نسبة العمالة السعودية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، محدودة حيث إنها تمثل فقط ٥٪. ويتضح من النتائج أن سعودة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ستحتاج إلي المزيد من الجهد لكي يتحقق هدف السعودة بصورة مرضية حيث إن ٨٩٪ من المنشآت تقوم بتعيين السعوديين إلي جانب العمالة الأجنبية كما يوضح ذلك (جدول ٤) وهذا يعني ضرورة التخطيط لخفض نسبة مشاركة العمالة الأجنبية بالمنشآت الصغيرة واستبدالها بعمالة سعودية؛ حيث إن الاعتماد على العمالة الأجنبية على المدى الطويل قد لا يكون مجديا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، الأمر الذي يدعو إلى تقليص هذه الاعتمادية وفتح المجال أمام العمالة الوطنية لتمارس دورها في منشآت الأعمال حتى تكون دعما للاقتصاد الوطني .

الجدول رقم (٤). توزيع المنشآت طبقا لنوع العمالة.

نوع العمالة	العدد	النسبة المئوية
وطني	٨	٥,٣٪
أجنبي	٨	٥,٣٪
مشترك	١٣٤	٨٩,٤٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

ويتضح من المسح الميداني والذي يوضحه الجدول رقم (٥) أن ٥٠٪ من المنشآت المدروسة تقوم بتشغيل عدد عمالة أقل من ٥ عمال، والنسبة المتبقية من المنشآت تقوم بتشغيل عدد عمالة أكثر من ٥ عمال، وهذا يعني أن المنشآت الصغيرة تتمتع بخصائص المرونة العالية حيث يمكن أن يكون عدد العمالة صغيراً لدرجة أنه قد يكون عائلياً، وعلى الجانب الآخر يمكن أن تستوعب المنشآت الصغيرة أعداداً من العمالة قد تصل إلي عشرين عاملاً، وبالتالي يكون قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة هو المولد الرئيس لفرص العمالة ومن ثم قدرته علي تحريك اقتصاد الدولة.

الجدول رقم (٥). توزيع المنشآت طبقا لعدد العمال.

فئة العدد	العدد	النسبة المئوية
عامل	٢٠	١٣,٢٪
عاملان	٨	٥,٨٪
ثلاثة عمال	١٨	١٢٪
أربعة عمال	١٧	١١,٣٪
خمسة عمال	٩	٥,٨٪
من ٦-١٠ عمال	٣٥	٢٣,٣٪
من ١١-٢٠ عاملاً	١٧	١١,٣٪
أكثر من ٢٠ عاملاً	٢٦	١٧,٣٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

وأظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن غالبية الإدارة لهذه المنشآت وطنية وتمثل ٨٢,٧٪ من إجمالي المنشآت المدروسة، ما يدل على حاجة هذه المنشآت للكفاءات الإدارية السعودية في قيادة إداراتها ومدى تفهم هذه القيادات لظروف العمل في القطاع الخاص فضلا عن قدرة المدير الوطني على التعامل مع الجهات الحكومية والهيئات المرتبط نشاط المنشأة بها، إضافة إلي قدرته على إدارة المعاملات الخاصة بالمنشأة والذي قد يجد المدير الأجنبي بعض الصعوبات لعدم إدراكه للأنظمة واللوائح السعودية.

الجدول رقم (٦). توزيع المنشآت طبقا لنوع الإدارة.

نوع الإدارة	العدد	النسبة المئوية
وطني	١٢٤	٨٢,٧٪
أجنبي	٢٦	١٧,٣٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٧) توزيع المنشآت طبقا لعدد سنوات الخبرة في النشاط ويلاحظ أن من لديهم خبرة في النشاط من أصحاب المنشآت أكثر من ١٠ سنوات يمثلون نسبة ٥٢٪ من إجمالي عدد أفراد الدراسة أصحاب المنشآت، أي أن معظم أصحاب المنشآت لديهم خبرة في الأنشطة التي يمارسونها، مما يتوقع معه قدر كبير من أهمية المعلومات المتحصل عليها من أفراد الدراسة؛ لأنها نتاج خبراتهم الطويلة. وتشير النتائج إلي أنه يتوقع نجاح مثل هذه المنشآت لما يتمتع به العاملون من خبرة طويلة في مجال نشاط عمل المنشأة لما تمثله الخبرة من أهمية كبيرة في أن تحقق هذه المنشآت أهدافها بنجاح.

الجدول رقم (٧). توزيع أفراد الدراسة طبقا لعدد سنوات الخبرة في النشاط.

سنوات الخبرة في النشاط	عدد العمالة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٢٣	٤٤	٪٢٩,١
من ٥-٩ سنوات	١٥	٢٨	٪١٨,٤
من ١٠-١٥ سنة	٢٧	٥٢	٪٣٥,٠
أكثر من ١٥ سنة	١٣	٢٦	٪١٧,٥
المجموع	٧٨	١٥٠	٪١٠٠

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

بعد عمل الاختبارات اللازمة للتأكد من صلاحية الاستبانة للتحليل، قامت الدراسة بمناقشة وتحليل المحاور الثلاثة للوصول إلى النتائج المرجوة، حيث إنه بالنسبة للسؤال الأول " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية " قد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لترتيب واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض تنازليا حسب أهمية العبارة من وجهة نظر العينة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٨) تبين أن عبارة (مدى نجاح التنمية يتوقف على نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط قدره (٤,١١) حيث أعطى أصحاب المنشآت لهذه الفقرة أهمية وأكد (٨٨٪) من أفراد الدراسة أنه لكي تنجح التنمية في المملكة العربية السعودية لابد من العمل على نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها، ومن ثم أهمية التأكيد على مواجهة وحل المعوقات التي تقف في طريق نجاحها حتى يكون لها دور فاعل في تحقيق التنمية وحل مشكلة البطالة بين الشباب السعودي, بينما حصلت عبارة (انخفاض البطالة بين الشباب السعودي يزيد إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات) على متوسط قدره (٣,٩٩) من أصل (٥) درجات وفي الترتيب الثاني، وبالطبع فإن مستوى الدخل لدى الشباب يزيد من انتعاش الأسواق ومن ثم انتعاش الاقتصاد القومي مما يزيد من الحاجة إلى المزيد

من المشروعات المنتجة للسلع والمؤدية للخدمات الأمر الذي يتبعه أيضا زيادة في التشغيل للشباب وهكذا.

الجدول رقم (٨). النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الأول "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية".

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الرتبة
		%	%	%	%	%		
٢	مدى نجاح التنمية يتوقف على نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية	٣٦	٥٢	٣	٤	٥	٤,١١	١
٤	انخفاض البطالة بين الشباب السعودي يزيد إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات	٤٦,٦	١٩,٤	٢٤,٣	٥,٨	٣,٩	٣,٩٩	٢
١	تغيرت التركيبة الهيكلية للعمالة في المملكة لصالح العمالة الوطنية	٢٦,٢	٥٢,٤	١١,٧	٤,٩	٤,٩	٣,٩٠	٣
٣	اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عمالة وطنية يحقق للملكة الاستقرار في النشاط الاقتصادي	٢١,٤	٥٧,٣	١٢,٦	٥,٨	٢,٩	٣,٨٨	٤

وللإجابة على السؤال الثاني الذي يتحدث عن "معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، فيوضح الجدول رقم (٩) النتائج والذي أكد فيه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن العمالة السعودية لا تستقر لفترات طويلة وإنها سريعة التنقل بين

المنشآت بمتوسط قدره (٤,٤٣) من أصل (٥) درجات وفي الترتيب الأول, وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة (أجر العمالة السعودية أحيانا يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العمالة الوافدة) بمتوسط قدره (٤,٣٥), بينما جاءت عبارة (نظر الشباب السعودي للتدريب على أنه ترف ومضيعة للوقت) بمتوسط قدره (٤,١٤) في الترتيب الثالث. وللتغلب علي هذه المعوقات لتوظيف الشباب السعودي لابد من تأهيل الأجيال الجديدة على أهمية العمل وأهمية الاستقرار والاعتماد على الذات والرغبة في تحقيق طموحات الفرد لذاته, ويمكن للدولة أن تتدخل في عملية الأجور والمرتبات وذلك عن طريق أن تتحمل الدولة جزءاً من نفقات مرتبات العمالة السعودية في القطاع الخاص إما لفترة محددة أو طوال مدة عمله في القطاع الخاص، أن تقوم الدولة بتحديد حد أدنى لأجور ومرتبات العمالة غير السعودية لتقليل الفوارق بينها وبين مرتبات وأجور العمالة السعودية، وهذا يدفع القطاع الخاص إلى العمالة السعودية عندما يكون الفارق قليلاُ بينها وبين العمالة غير السعودية ،أن تقدم الدولة إعانات حكومية سنوية للقطاع الخاص مقابل توظيف العمالة السعودية لتغطية جزء من تكلفتها، أن تعطى الأفضلية في ترسية المناقصات الحكومية للشركات والمؤسسات التي تقوم بتوظيف العمالة السعودية لديها. إضافة إلي ذلك أهمية وضع برامج تدريبة مناسبة وعملية وبعيدة عن الجانب النظري الممل وتفيد المتدرب السعودي وتحفزه ماديا ومعنويا.

الجدول رقم (٩). النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على المحور الثاني " معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة".

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الرتبة
		%	%	%	%	%		
١	العمالة السعودية لا تستقر لفترات طويلة وسريعة التنقل بين المنشآت	٧٥,٧	١,٩	١٣,٦	٦,٨	١,٩	٤,٤٣	١
٢	أجر العمالة السعودية أحيانا يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العمالة الوافدة	٦٥,٠	١٤,٦	١٣,٦	٣,٩	٢,٩	٤,٣٥	٢
٥	نظر الشباب السعودي للتدريب على أنه ترف ومضيعة للوقت	٥٩,٢	١٦,٥	٧,٨	١١,٧	٤,٩	٤,١٤	٣
٣	ضعف قدرات العمالة السعودية	٥٣,٤	١٧,٥	١٨,٤	١٠,٧	–	٤,١٤	٣
٤	عدم توافر المؤهل المناسب للعمل بالمنشأة	٤٨,٥	٢٣,٣	٧,٨	١٤,٦	٥,٨	٣,٩٤	٤

أما السؤال الثالث عن "مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية"، أوضحت استجابات أفراد الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) أنه لكي تزداد فاعليتها في تشغيل الشباب السعودي لابد من الفصل السريع في قضايا العمل، وقد حصل هذا التصور على متوسط حسابي قدره (٤,٤٥) وفي الترتيب الأول، وذلك لأن الفصل في قضايا العمل وبسرعة يحسم الأمور لكل من العامل وصاحب العمل مما يكون له أعظم الأثر في حصول كل منها على حقه والبحث عن مصلحته عندما تتضح له الأمور بدلا من تعليقها لفترات طويلة تسبب خسارة لصاحب العمل وتعطل العامل عن البحث عن عمل آخر، ولذا لا بد من إصدار التشريعات اللازمة واللوائح التنفيذية والتي تعنى بقضايا

العمل، والعمل لسرعة الفصل في قضاياها. وجاء تصور المتابعة المستمرة من الأجهزة المعنية بالعمالة للتعرف علي المشكلات في الترتيب الثاني من حيث الأهمية طبقا لوجهة نظر أفراد الدراسة حيث حصل هذا التصور على متوسط قدره (٤,٢٣)، وتتضح أهمية هذا التصور في التصدي للمشكلات والعقبات التي تواجه العمالة وخاصة السعودية منها ووضع الحلول العملية لهذه المشكلات، ويقترح في هذا السياق إنشاء وحدات متابعة بمكاتب العمل تكون مهمتها عمل زيارات ميدانية للمنشآت والتعرف علي الطبيعة على العقبات والصعوبات التي تواجه العمالة وأصحاب العمل ورصدها وتوثيقها ووضع الحلول العملية لها وإصدار التوصيات والتوجيهات لأصحاب المنشآت حيال الحلول المقترحة للمشكلات المتكررة. أما التصور الثالث لزيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية فهو بناء قاعدة بيانات تخدم كلاً من صاحب المنشأة والشباب السعودي الراغب في العمل، والذي جاء في الترتيب الثالث وبمتوسط حسابي قدرة (٤,٢٠) من أصل ٥ درجات وتساوى مع هذا التصور في نفس الترتيب ونفس قيمة المتوسط الحسابي تصور التنسيق بين سوق العمل ونوعية وأعداد الخريجين من التعليم العالي أو الفني أو المتوسط، وهذان التصوران لهما أهمية خاصة سواء من ناحية توفير قاعدة البيانات والمتجددة ويتضح في هذه القاعدة الوظائف الشاغرة ومواصفات العامل المطلوبة ومهاراته والراتب المتوقع والمميزات التي يمكن الحصول عليها ومدة التعاقد وشروطه وأية شروط إضافية أخرى .

الجدول رقم (١٠). النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة علي المحور الثالث "فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الرتبة
		%	%	%	%	%		
٣	الفصل السريع في قضايا العمل	٦٣,١	٢٥,٢	٦,٨	٢,٩	١,٩	٤,٤٥	١
٢	المتابعة المستمرة من الأجهزة المعنية بالعمالة للتعرف على المشكلات وحلها	٤٢,٧	٤٥,٦	٦,٨	١,٩	٢,٩	٤,٢٣	٢
١	بناء قاعدة بيانات تخدم كلا من صاحب المنشأة والشباب السعودي الراغب في العمل	٣٨,٨	٤٩,٥	٦,٨	٢,٩	١,٩	٤,٢٠	٣
٤	التنسيق بين سوق العمل ونوعية وأعداد الخريجين من التعليم العالي أو الفني أو المتوسط	٣٩,٨	٤٨,٥	٦,٨	١,٩	٢,٩	٤,٢٠	٤

وللإجابة علي سؤال (هل توجد فروق بين وجهات نظر أفراد الدراسة حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في السعودية تبعا لمتغيرات الدراسة (نوع العمالة, عدد العمال, نوع الإدارة, الخبرة في النشاط))، وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (T-test) وذلك التعرف على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

توظيف العمالة الوطنية, تحديد معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة, معرفة مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية. ويتضح من الجدول رقم (١١) أنه توجد فروق ذات دالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة طبقا لجميع متغيرات الدراسة (نوع العمالة, عدد العمال, نوع الإدارة, الخبرة في النشاط). هذا يعني أن لمتغيرات الدراسة أثراً في وجهة نظر أفراد الدراسة حيال دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، وأنه توجد اختلافات جوهرية وذات دالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة طبقا لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (١١). اختبار (One Sample T-test) لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة طبقا للمتغيرات.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	
نوع العمالة	١٥٠	٢,٨٣	٠,٥١	٥٥,٨٨١	٠,٠٠٠	دالة
عدد العمال	١٥٠	٤,٩٦	٢,٣٣	٢١,٥٦٩	٠,٠٠٠	دالة
نوع الإدارة	١٥٠	١,١٧	٠,٣٨	٣١,٢٤٢	٠,٠٠٠	دالة
الخبرة في النشاط	١٥٠	٢,٤١	١,٠٩	٢٢,٤٤٧	٠,٠٠٠	دالة

الخلاصة والتوصيات

عُنيت هذه الدراسة بالتعرف على فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة السعودية وذلك للبحث عن حلول عملية يتم اقتراحها من قبل أصحاب هذه المنشآت، وذلك لمشكلة الدراسة المتمثلة في أن العمالة الوافدة تمثل شريحة كبيرة من إجمالي العمالة العاملة بالقطاعات المختلفة بسوق العمل السعودي، وأن سعودة العمالة مازالت تعاني الكثير من العقبات والصعوبات. لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية, وكذا أهم معوقات توظيف العمالة الوطنية بها وإعداد تصور مقترح لزيادة فاعليتها في توظيف العمالة الوطنية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة والتي تشتمل على (١٥٠) منشأة صغيرة تقع جميعها في منطقة الرياض. وقد صممت استبانة تحتوي على ثلاثة محاور، وقد تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة للاطمئنان على دقة النتائج المتحصل عليها وإمكانية الاعتماد على التوصيات التي تخرج بها الدراسة الحالية. وقد توافقت تقريبا نتائج الدراسة مع الاحصاءات الرسمية حيث توصلت الدراسة إلى أن ٥٥٪ من المنشآت تعتبر صغيرة ومتوسطة كما يوضحه الجدول رقم (٥) والذي يتطابق مع البيانات الرسمية والموضح بالجدول رقم (٣). وقد توصلت الدراسة إلى أهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية وأكد المبحوثون أن نجاح التنمية يتوقف على نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية، التأكيد على أهمية مواجهة وحل المعوقات التي تقف في طريق نجاحها حتى يكون لها دور فاعل في تحقيق التنمية وحل مشكلة البطالة. كما أظهرت النتائج أن من أهم معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسط عدم استقرار هذه العمالة في عمل ثابت، وأنها سريعة التنقل بين المنشآت، ارتفاع أجر العمالة السعودية مقارنة بأجر العمالة الوافدة، وعدم اهتمام الشباب السعودي بالتدريب. وتقترح الدراسة لزيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية ضرورة الفصل السريع في قضايا العمل وإصدار التشريعات اللازمة واللوائح التنفيذية والتي تعنى بقضايا العمل، والعمل لسرعة الفصل في قضاياها، التركيز على المتابعة المستمرة من الأجهزة المعنية بالعمالة للتعرف على المشكلات التي تواجه المنشآت

ووضع الحلول العملية لهذه المشكلات، مع أهمية بناء قاعدة بيانات تخدم كلا من صاحب المنشأة والشباب السعودي الراغب في العمل يتضح في هذه القاعدة الوظائف الشاغرة والتفاصيل الخاصة بها. وتوصي الدراسة بإجراء دراسات اجتماعية تحدد أسباب عدم استقرار العمالة السعودية لفترات طويلة وسرعة تنقلها بين المنشآت ووضع الحلول العملية لهذه الظاهرة. وتوصي الدراسة أيضاً بتحديد الاحتياجات التدريبية للشباب السعودي على اختلاف فئاته ومستوياته التعليمية وذلك لتصميم دورات تدريبية مناسبة لتشجيع العمالة الوطنية للانخراط فيها وتنمية قدراتهم وذلك باستخدام الأساليب المبتكرة الحديثة. وأخيرا أهمية تعرف قيادات التعليم العالي والمهني على احتياجات سوق العمل ونوعية وأعداد الخريجين من التعليم العالي أو الفني.

ملاحق الدراسة

مرفق رقم (١). معامل الارتباط الداخلي بين المحاور الثلاثة والبيانات الكلية.

المحور	معامل الارتباط (بيرسون)	مستوى الدلالة
المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية	٠,١٣١	٠,٠١
المحور الثاني: معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة	٠,٤١٤	٠,٠١
المحور الثالث: مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية	٠,٥٤٣	٠,٠١

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

مرفق رقم (٢). ارتباط المحور باستجابات أفراد الدراسة الكلية.

المحور الأول			المحور الثاني			المحور الثالث		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	٠,٨٦١	٠,٠٠١	١	٠,٨٨١	٠,٠٠١	١	٠,٩٣٥	٠,٠٠١
٢	٠,٩٣٠	٠,٠٠١	٢	٠,٩١٥	٠,٠٠١	٢	٠,٩٥٨	٠,٠٠١

٣	٠,٨٢٩	٠,٠٠١	٣	٠,٨٨٥	٠,٠٠١	٣	٠,٩١٦	٠,٠٠١
٤	٠,٨٢٠	٠,٠٠١	٤	٠,٨٧٢	٠,٠٠١	٤	٠,٩١٢	٠,٠٠١
			٥	٠,٩١٥	٠,٠٠١			

مرفق رقم (٣). معاملات ثبات (ألفاكرونباخ) لأبعاد الاستبانة والمقياس.

المحـور	عـدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.	٤	٪٨٧,٨
المحور الثاني: معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة.	٥	٪٩٣,٤
المحور الثالث: مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.	٤	٪٩٤,٧

مرفق رقم (٤). أهم نتائج اختبار مربع كاي لآراء أصحاب المنشآت في منطقة الرياض في تحديد دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.

المحور	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	النتيجة
المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.	١٢٢,٥٤٤	٠,٠٠٠	رفض فرضية العدم
المحور الثاني: معوقات توظيف العمالة الوطنية بالمنشآت الصغيرة.	١٦٣,٥٤٤	٠,٠٠٠	رفض فرضية العدم
المحور الثالث: مقترحات زيادة فاعلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية.	٤٩,٦٥٠	٠,٠٠٠	رفض فرضية العدم

المراجع

المراجع العربية

الأسرج، حسين عبد المطلب، (٢٠٠٨). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية، *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية*، ١٩(٣٥)، ١١٥-١٣٥.

البغدادي, محمد عبد الحافظ، (٢٠٠٠). إطار مقترح لتحليل مخاطر التمويل في المشروعات الصغيرة. *المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر الدولي "المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي"*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة, مصر.

الجعفري، ياسين، (٢٠٠١). تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية رؤية مستقبلية. *ندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: معوقاتها وسبل دعمها*، الغرفة التجارية الصناعية، جدة، المملكة العربية السعودية.

خضر، حسان، (٢٠٠٢). تنمية المشاريع الصغيرة. *جسر التنمية*، ١(٩), ١-٢٢.

خطابي، أحمد، (٢٠١٠). واقع البطالة في الوطن العربي. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٧(٣)، ٤٣-٨٥.

ديتو، محمد، (٢٠٠٤). بطالة الشباب في الوطن العربي. *الندوة الإقليمية الثلاثية حول تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة*. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية..

الرفاعي، أحمد حسين، (٢٠٠٩). *مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية*. دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

سلامة، أحمد محمد، (٢٠٠٩). المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودورها في الحد من مشكلة البطالة, *بحث غير منشور*, قسم الاقتصاد والمالية، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية.

سلامة، جمال الدين، (٢٠٠٩). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية*، ٤١، ٦-٨.

الصليع، عبد الله حمد، (٢٠٠١). *الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية*، سلسلة محكمة غير دورية، البحوث الجغرافية، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

طملية، إلهام فخري ومحمد عصام المصري، (٢٠٠٩). أثر الاستراتيجيات التسويقية التنافسية على قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن على تحقيق البقاء والنمو. *مجلة دراسات*، ٣٦(١)، ٣٢-٥١.

عبيدات، ذوقان وآخرون، (٢٠٠٨). *البحث العلمي*، الطبعة السابعة, دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

غياط، شريف ومحمد بوقموم، (٢٠٠٨). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, ٢٤(١)، ١٢٧-١٤٣.

قطب، محاسن، (٢٠٠٧). معوقات التعاون الاقتصادي العربي. *الملتقى الاقتصادي، الإدارة المركزية لسياسات تنمية القدرات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة*،جمهورية مصر العربية.

الكبيسي، عبدالرازق، (٢٠٠٣). مشكلة البطالة بين الشباب في البلدان العربية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجتها. *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية*، (٢٧)، ٦١-١٠٢.

المحيميد، أحمد، (٢٠٠٧). تقدير معدل البطالة بالمملكة العربية السعودية ١٩٨٦-٢٠٠٥م، قانون أوكن Okun's Low. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٢٠٠٧، ١٥١-١٧٣.

منتدى الرياض الاقتصادي الأول، (٢٠٠٣). *نحو تنمية اقتصادية مستدامة، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود*، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير الإحصائي ٣٢، ١٤٣١هـ

مؤسسة النقد العربي السعودي، (٢٠١١). *التقرير السنوي*، ٤٧، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، (١٤٢٩). *إحصاءات القطاعات الانتاجية*، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، (١٤٣١). *نشرة بحث القوى العاملة*، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

Headd, Brian, (2000). The Characteristics of small-business employments. *Monthly Labor Review*. April, 13-18

Knox, M. and Schacht, (2004). *Understanding Social Problems*. Wads Worth. Washington, USA.

The Role of Small and Medium Enterprises in the Employment of the National Labor Force: A Case Study of Riyadh Region, Saudi Arabia

Ahmed Abdul Karim Al-Mohaimeed
Associate Professor, Department of Economics, King Saud University, Riyadh
Saudi Arabia

(Received 25/12/2011; accepted for publication 8/10/2012)

Abstract. The objective of this research is to understand how effective small and medium enterprises are in the employment of the national labor force . To do so , the research investigates the views of a sample of small and medium enterprises in Riyadh region to evaluate their role in the recruitment of employees and the obstacles that they might face. The research has come to the conclusion that a very important factor in the success of economic development is the success of small and medium projects in the employment of the national labor force , and stresses the need to focus on smaller projects in development plans, as well as concentrating efforts in the training of Saudi youth to promote their abilities and skills, and initiating innovative training tools to encourage appropriate training to facilitate the engagement of Saudi youth in the work of those projects, where most enterprises employ foreigners who may be possess less ability and knowledge.

Keywords: Small and Medium Enterprises , National Labor Force, Obstacles, Training.